

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نشرة صحفية

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 15 سبتمبر 2021 الساعة 14:00 بتوقيت جرينتش

UNCTAD/PRESS/PR/2021/028*
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يحذر: يجب "إعادة البناء بشكل أفضل"

- شهد الوباء تخلي حكومات الشمال عن بعض ابعاد عقيدة الليبرالية الجديدة، التي استمرت 40 عامًا، حين اتجهت تلك الحكومات إلى حماية الحياة وسبل العيش في ظل جائحة كوفيد-19 والانكماش الاقتصادي المصاحب والغير مسبوق.
- ولكن بدون مراجعة أكثر شمولاً لقواعد ومعايير الأطر متعددة الأطراف، سيستمر عدم المساواة، وسوف يبدد العالم الموارد المالية ويفشل في مواجهة تحدي أزمة المناخ، حتى مع عودة النمو الاقتصادي.
- يحتاج العالم إلى تنسيق متعدد الأطراف أكثر فعالية، فيدونه ستؤدي جهود الإنعاش في البلدان المتقدمة إلى تدمير آفاق التنمية في الجنوب وتضخيم التفاوتات القائمة.
- بحلول عام 2025، ستكون البلدان النامية أفقر بمقدار 12 تريليون دولار بسبب الوباء؛ قد يؤدي الفشل في طرح اللقاحات إلى خسارة 1.5 تريليون دولار أخرى من الدخل بلدان الجنوب.

جنيف 15 سبتمبر – ان الابتعاد الجدي عن أربعة عقود من الإيمان بدور الأسواق الغير مقيدة، وبث حياة جديدة في التعاون متعدد الأطراف، سوف يتطلب تغييرات في السياسات تتجاوز حزم الإنقاذ للتصدي لجائحة كوفيد-19، وفقاً لأحدث تقرير للاونكتاد عن التجارة والتنمية.

يُحسب للحكومات في البلدان المتقدمة انها استجابت لصدمة كوفيد-19 بإعادة اكتشاف قوة مواردها المالية وجعل المقدرة على الصمود، بدلاً من المرونة، مقياس التعافي. لكن الأزمة كشفت أيضاً عن مدى هشاشة الاقتصاد العالمي، وإلى أي مدى يجب أن يمتد التحول في السياسات إن كان التعافي بعد الجائحة يهدف إلى تحقيق العبارة المتكررة "إعادة البناء بشكل أفضل".

لكن في نفس الوقت، العديد من البلدان النامية، التي حُرمت من استقلالية السياسات الاقتصادية وكذلك اللقاحات التي تتوفر للاقتصادات المتقدمة كأمر مسلم به، تواجه دورة من الانكماش والضعف، ويلوح في الأفق عقد ضائع. بحلول عام 2025، ستكون البلدان النامية أفقر بمقدار 12 تريليون دولار بسبب الوباء، وفقاً للأونكتاد. وفي بعض التقديرات، سيؤدي الفشل في تقديم اللقاحات، وحده، إلى ضياع 1.5 تريليون دولار من دخل بلدان الجنوب.

وقالت ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد: "التعافي العالمي من الوباء يجب أن يذهب أبعد من الإنفاق في حالات الطوارئ ليشمل نموذجاً متجدداً متعدد الأطراف للتجارة والتنمية." "إعادة التفكير المنسق للولويات هو الأمل الوحيد لمعالجة أزمات عدم المساواة والمناخ التي أصبحت من سمات هذا العصر."

وبفحص السياسات في ثلاث مجالات رئيسية لبناء القدرة على التعافي (الحد من عدم المساواة، ومواجهة قوة الشركات وتقليل انبعاثات الكربون) يتضح أن الاقتصادات المتقدمة قد اتخذت خطوات مرحب بها، ولكنها ما زالت تفتقد الوزن الذي قد يصطحب الخطوات الأكثر حسماً والدعم المنسق.

UNCTAD Communications and External Relations

+41 22 917 8033/5549/5828

+41 76 691 11 52 (WhatsApp)

unctadpress@unctad.org

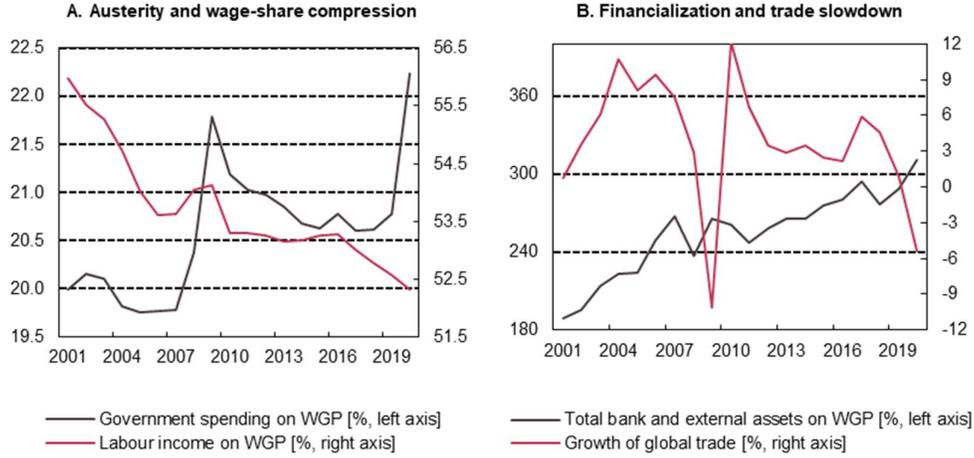
<http://unctad.org/press>

To receive our press material, please register at <https://unctad.org/registerjournalist>

في كانون الثاني/يناير 1981، وعد الرئيس الأمريكي المنتخب حديثاً حينها، رونالد ريغان، مواطنيه بـ "بداية جديدة" ويزوغ اقتصاد أكثر قوة وعدالة وإنتاجية، يبتعد عن التدخل الحكومي وتبعاته الاقتصادية. وكانت رسالته التي تعولمت أن "الحكومة ليست هي الحل بل هي المشكلة".

وفي نفس العام، اصدر الأونكتاد تقرير التجارة والتنمية لتتبع تأثير سياسات الليبرالية الجديدة. ومنذ ذلك الحين، تغير الكثير ولكن وبالأساس فالتحذيرات الواردة في التقرير الأول صمدت أمام اختبار الزمن: من اقتصاد عالمي غير منسق ومعرض للصددمات والأزمات؛ مع تفضيل الدائنين على المدينين؛ وسيطرة كبار المنتجين على صغار المنتجين؛ والأرباح المتركمة على حساب الأجور؛ وأولوية مصالح البلدان المتقدمة على مصالح البلدان النامية (الشكل 1).

الشكل 1: عوامل انعدام الأمن والاستقرار الاقتصادي، 2000-2020



المصدر: نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية. البيانات التاريخية من البيانات الدولية للأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؛

التوقعات من 2021 إلى 2030 تقديرية.

يقول ريتشارد كوزول-رايت، مدير قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد: "شهدت الأربعين عامًا الماضية بروز اقتصاد ريعي يغطي اركان العالم، مصحوب بإدمان للديون العامة والخاصة". "ليس ذلك فحسب، فقد أصبح عدم المساواة سمة من سمات واقعنا المعولم، في حين أن تركيز القوة الاقتصادية في القطاع الخاص يؤدي إلى تآكل قدرة الحكومات على التعامل مع الأزمات".

لا شك في أن الأزمات تتيح فرصة للتغيير، وقد شهدت العقود الأربعة الماضية الكثير، وبلغت ذروتها في الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. ولكن على الرغم من الأضرار التي لحقت بتشغيل العملة والدخل والمدخرات، فشلت الحكومات في تفادي تأثير الأسواق المالية غير المنظمة وقوة الشركات وفاحشي الثراء. وإذا شهدت فترة ما بعد الوباء تكرارًا لهذا الفشل، من خلال مزيج من النقشف المالي، واضعاف نظم سوق العمل، واتفاقيات التجارة والاستثمار غير المتكافئة (حتى مع بقاء السياسة النقدية التوسعية) فإن الآمال في تحقيق طفرة مستدامة ومنصفة ستراجع سريعًا بالتأكيد.

وبدلاً من التغيير، وحتى بدون حدوث انهيار مالي آخر، سيظل الاقتصاد العالمي ضعيفاً خلال الفترة المتبقية من العقد مع تضرر البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا، بشكل أكبر (الجدول 1).

الجدول 1: النمو الاقتصادي في مختلف مناطق العالم – تاريخي ومتوقع

(نسب مئوية سنوية على أساس الدولار بالأسعار الثابتة)

	average 2001–07	average 2010–19	average 2023–30
World	3.5	3.1	2.5
Developed America	2.5	2.3	2.2
Europe	2.5	1.7	1.3
Developed Pacific	2.2	2.0	1.5
China	11.0	7.8	4.6
East Asia excluding China	5.1	4.8	3.2
South Asia	6.7	5.9	3.6
Western and Central Asia	5.2	4.0	2.3
Latin America and Caribbean	3.4	1.8	1.9
Africa	5.3	2.7	2.5

المصدر: نفس مصدر الشكل 1.

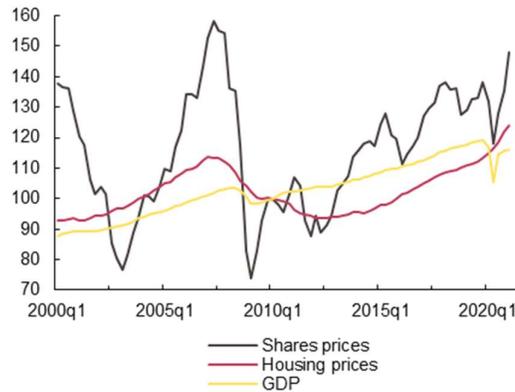
ملحوظة: المناطق على النحو المحدد في الجدول 1.1 من تقرير التجارة والتنمية 2021، لأغراض النمذجة، تم تضمين جمهورية كوريا الجنوبية في "منطقة المحيط الهادئ المتقدمة".

منذ بداية الأزمة المالية العالمية، تم ضخ 25 تريليون دولار في الاقتصادات المتقدمة، مما جعلها عملياً عنابراً لبنوكها المركزية. كانت النتيجة قبل الوباء مزيجاً ضاراً من تباطؤ النمو وازدهار الأسواق المالية (الشكل 2). وعلى الرغم من أن الحكومات أضافت حزمًا مالية كبيرة إلى ترسانتها السياسية مع اندلاع الوباء، فإن ازدهار الأسواق المالية سيهدد الانتعاش إذا هيمن رهاب (فوبيا)

التضخم واكتسب أولوية على الجهود الداعمة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.

الشكل 2: الناتج المحلي الإجمالي وأسعار العقارات والأسهم في البلدان المتقدمة

من الربع الأول 2000 إلى الربع الأول 2021 (الرقم القياسي للأسعار الحقيقية، الربع الأول 2010 = 100)



المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط الأرقام القياسية مرجحاً بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي. البيانات لـ 42 دولة، انظر تقرير التجارة والتنمية 2021.

وقد تفقد الأزمة طبيعتها العالمية سريعاً بعودة الاقتصادات المتقدمة إلى الحياة بعد فترات الإغلاق الممتدة، لكن هذا النمو لن يؤدي إلا إلى الكشف عن عدم تماسك النظام متعدد الأطراف. ويرحب تقرير الأونكتاد بالاتفاق على تخصيص 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، والذي سيوفر بعض الراحة، لكنه لن يكون كافياً لعكس المسار الهابط في معظم البلدان النامية حيث يظل التقشف هو السياسة الافتراضية للحكومات التي تتعرض لضغوط مالية من رأس مال بلا قيود وأسواق لا ترحم.

وعلى الصعيد الصحي، أن آليات التوزيع العالمي للقاحات كوفيد-19 (COVAX) ، وآليات الوصول إلى تكنولوجيا لقاحات كوفيد-19 (C-TAP)، لم تنجح في تعبئة الموارد المطلوبة من الحكومات والشركات في الشمال، والتي قاوم الكثير منها دعوات البلدان النامية لدعم إنتاجها المحلي للقاح بالتنازل المؤقت عن قواعد حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية.

ويرى الأونكتاد، كما فعل قبل 40 عامًا، زيادة تنسيق السياسات كشرط أساسي لإعادة البناء بشكل أفضل بعد هذه الصدمة العالمية الخطيرة. لكنه يرى أيضًا حاجة ملحة للبناء بجرأة أعظم، قبل فوات الأوان. ويستخلص التقرير عدة دروس من الأزمة يمكن أن تساعد في تعزيز طموح صانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي:

- الحكومات لا تقيدها الميزانية كما هو الحال بالنسبة للوحدات الأسرية، ولكن ذلك لا ينطبق على كل الحكومات على قدم المساواة. وبشكل عام تحتاج البلدان النامية إلى الدعم لتوسيع حيزها المالي.

- البنوك المركزية هي مؤسسات عامة مرخص لها من قبل الدولة لتوفير الائتمان، يجب أن تعكس كيفية استخدام لتلك السلطة قرارات السياسة العامة التي تهدف إلى النمو العادل.

- القدرة على التعافي منقعة عامة لا يمكن بناؤها إلا من خلال الاستثمار العام.

- التمويل مهم للغاية ولا يمكن تركه للأسواق، ويمكن للبنوك العامة والجهات الرقابية والتنظيمية القوية توفير مناخ استثماري أكثر صحة.

- تخفيض الأجور ضار بالأعمال وأسوأ للمجتمع: تعد الأجور مصدرًا مهمًا للطلب، ويمكن لنموها أن يحفز الإنتاجية ويدعم عقدًا اجتماعيًا متينًا.

- الاقتصاد السليم هو اقتصاد متنوع، والسياسة الصناعية مهمة للبلدان على جميع مستويات التنمية. السؤال ليس هل ولكن كيف.

- المجتمع القائم على الرعاية هو مجتمع أكثر استقرارًا، ولذلك يجب أن تتجاوز السياسة الاجتماعية الجيدة مجرد تقديم الدعم للفئات المتبقية التي لم تصلها شبكات الأمان المصممة لمنع من تخلفوا عن الركب من السقوط أكثر .

*** ** ***